محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
لمساهمى الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس)
شركة مساهمة مصرية
المنعقد يوم الخميس الموافق 31 مارس 2022

بناء على دعوة مجلس الإدارة إلى كل من السادة مساهمي الشركة و السادة/ مراقبا الحسابات و الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة و الهيئة العامة للرقابة المالية، و تنفيذا لأحكام مواد النظام الأساسي وأحكام القانون فقد اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة في تمام الساعة 3:00 الثالثة من عصر يوم الخميس الموافق 31 مارس 2022 بقاعة " البارون" بفندق رينساس كايرو ميراج سيتى فرع التجمع الاول - القاهرة ، وذلك للنظر فى جدول الأعمال الآتى :

1. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية فى 2021/12/31.
2. المصادقة على تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى 2021/12/31 والمصادقة على تقرير الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية فى 2021/12/31.
3. اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة فى قائمة المركز المالى فى 2021/12/31 وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى 2021/12/31.
4. اعتماد إرجاء النظر في توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 إلى النصف الثاني من العام وذلك نظراً لدخول الشركة فى عدد من المشروعات والاستثمارات.
5. إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية 2021/12/31.
6. اعتماد عقود المعاوضة التى تم إبرامها خلال العام المنتهى فى 2021/12/31 والموافقة على الترخيص مقدما لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال السنة المالية المنتهية فى 2022/12/31.
7. تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام 2022.
8. تعيين السيد مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية فى 2022/12/31 بالإضافة الى السادة الجهاز المركزي للمحاسبات.
9. اعتماد التبرعات التى تمت خلال العام المنتهى 2021/12/31 والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالى 2022 فيما يزيد عن ألف جنيه.

وقد حضر الاجتماع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وهم :
- م./ عبير وائل صديق لهيطه – رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- د./ هبه وائل صديق لهيطه – عضو المجلس غير تنفيذي.
- م./ محمد أشرف عمر – عضو المجلس غير تنفيذي.
- ا./ محمد حسن يوسف - عضو المجلس غير تنفيذي ممثلا عن بنك الاستثمار القومي.
- ا./ سامر عبدالفتاح الوزيري – عضو المجلس مستقل من ذوي الخبرة .
- ا./ علا عبد الوهاب الجرف - عضو المجلس غير تنفيذي ممثلا عن بنك الاستثمار القومي.

وقد اعتذر عن الحضور كل من:
- م./ محمد السيد حسين طلعت عكاشة - عضو المجلس مستقل من ذوي الخبرة .
- م./ طارق أمين ملش - عضو المجلس غير تنفيذي

كما حضر الاجتماع كل من السادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات:
1) الأستاذ المحاسب/ عصام الدين إبراهيم (وكيل الوزارة – القائم بأعمال مدير الإدارة).
2) الاستاذ المحاسب /جورج نبيل عزيز (وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة)
3) الأستاذ المحاسب / عادل محمد عبد السلام (مدير عام – نائب مدير الإدارة)
4) الأستاذ المحاسب/ أحمد فاروق بدوي (مدير عام – نائب مدير الإدارة).

كما حضر الاجتماع من مكتب مراقب حسابات الشركة حازم حسن KPMG:
- السيد الأستاذ/ حازم الرجال – الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن بوجب تفويض من الأستاذ/ حسام عبد الوهاب – الشريك بمؤسسة KPMGحازم حسن – مراقب الحسابات

كما حضر الاجتماع الأستاذ / عبد الحميد الزناتى المستشار القانوني للشركة.
لم يحضر الاجتماع مندوب الهيئة العامة للرقابة المالية ومندوب الهيئة العامة للاستثمار.

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة حسابات النقل البحرى
بالاسكندرية

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

EGYtrans

تولت رئاسة الاجتماع السيدة/ عبير وائل لهيطه، ورحبت بالسادة الحضور ثم عرضت على السادة أعضاء الجمعية العامة ترشيح السيدة / رانيا فاروق بسطويسي للقيام بأمانة سر الاجتماع وقيام كل من:

1. السيد / محمد إبراهيم مصطفى.
2. السيد / أحمد شريف محمد حلمي.

فارزا أصوات وقد أقرت الجمعية العامة هذا الترشيح بالإجماع .

وقد قام مراجع الحسابات بالتأكد من صحة إجراءات توجيه الدعوة وأعلن صحتها كما قام بالاشتراك مع فارزى الأصوات بمراجعة سجل حضور المساهمين للجمعية العامة وتبين أن عدد الأصوات الممثلة فى الاجتماع كانت كما يلى:

- عدد الأسهم التي لها حق الحضور بعد استبعاد أسهم الخزينة	30947427	سهم
- عدد الأسهم الحاضرة بالأصالة	18228125	سهم
- نسبة الحضور	% 58,9	

وعليه فقد أعلن مراقب الحسابات صحة وقانونية الاجتماع وقد وقع على السجل كل من فارزي الأصوات ومراقبى الحسابات وأمين السر ورئيس الاجتماع، بما يفيد نتيجة حصر الأسهم لصحة وسلامة انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية تنفيذا لأحكام القانون 159 لسنة 1981 والنظام الأساسي للشركة.

وبعد فرز الأصوات والتأكد من صحة وسلامة انعقاد الجمعية العامة العادية، بدأت الاجتماع السيدة/ رئيس مجلس الإدارة ورئيسة الاجتماع واستهلته باسم الله، ثم بدأت السيدة/ رئيس مجلس الإدارة ورئيسة الاجتماع بمناقشة جدول الأعمال وفقا لترتيب الدعوة كما يلي:

البند الأول : <u>المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021</u>

قامت السيدة/ رئيسة الجمعية بعرض تقديمى لتقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 يبين تطورات الشركة خلال العام، وقد تضمن تقرير مجلس إدارة شركة ايجيترانس لعام 2021 النقاط التالية:

1- نظرة عامة على أداء السوق.
2- العمليات التشغيلية لشركة ايجيترانس خلال عام 2021.
3- الأداء المالي.
4- أهم الاتجاهات المستقبلية.
5- الاتجاه الاستراتيجي للشركة.

وقد أوضحت السيدة/ رئيس الجمعية للسادة الحضور بأن التقرير المعروض متوفر على الموقع المعلوماتي للشركة لمن يرغب في الاطلاع عليه.

<u>القرار</u>

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

البند الثاني: <u>المصادقة على تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى 2021/12/31 والمصادقة على تقرير الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية فى 2021/12/31</u>

أفادت السيدة/ رئيسة الجمعية بأن تقرير الحوكمة المذكور معروض على السادة الحضور ضمن أوراق اجتماع الجمعية العامة للاطلاع.

1- طلبت السيدة / رئيسة الجمعية من الأستاذ المحاسب/ عصام الدين إبراهيم وكيل الوزارة – القائم بأعمال مدير الإدارة بالجهاز المركزي للمحاسبات بعرض تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية وقد بدأ سيادته كلامه كما يلي:

بداية رحب سيادته بالسادة الحضور وهنأ سيادته الجميع بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المعظم أعاده الله على الجميع بالخير واليمن والبركات.

قبل عرض تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 2021/12/31 نود الإحاطة إلى أنه تم موافاتنا بملف الدعوة العامة اليوم 2021/12/31 "قبل انعقاد الجمعية مباشرة" مرفقا به رد الشركة المؤرخ في ذات التاريخ بما لا يسمح لنا بدراسته وإبداء الرأي بشأنه ونشير إلى الآتي:

1. تم إبلاغ الشركة بالتقرير المشار إليه والمعروض عليكم بكتاب الإدارة رقم 129 في 2022/3/7 ولم يتم موافاة الإدارة برد الشركة لدراسته كما سبق الإشارة على الرغم من تضمن كتاب الإدارة ضرورة موافاتنا برد الشركة والذي انتهى إلى "برجاء التنبيه نحو موافاتنا برد الشركة على أن نواف به قبل انعقاد الجمعية العامة العادية – المزمع انعقادها في 2022/3/31 – بوقت كاف حتى يتسنى لنا دراسة الرد والتعقيب عليه إذا لزم الامر".
2. لم تستجب الشركة حتى تاريخه بموافاتنا بالرد وتم الكتابة إلى الشركة وآخرها "استعجال أخير" بتاريخ 2022/3/27 برقم 137 والذي ورد به الإشارة إلى "استعجال الإدارة في هذا الشأن رقم (1) بكتابنا رقم 132 بتاريخ 2022/3/14 واستعجال الإدارة رقم (2) بكتابنا رقم 135 بتاريخ 2022/3/20 مما يعد مخالفا للمادة (12) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988 وتعديلاته هذا فضلا عما ورد بكتابكم للبورصة المصرية المؤرخ 2022/3/8 والمرفق به تقرير الإدارة عن القوائم المالية المشار إليها بعاليه بأنه " فور الرد سيتم إرسال الرد إلى سيادتكم" وهو أمر تتحمل مسئوليته إدارة الشركة.
3. بتاريخ 2022/3/6 وافتنا الشركة فقط بإخطار الدعوة للجمعية العامة للشركة المؤرخ 2022/3/3 ولم يتم موافاتنا بملف الدعوة على الرغم من طلبه كتابة بموجب كتابنا رقمي 135 بتاريخ 2022/3/20، 137 بتاريخ 2022/3/27 وذلك بالمخالفة للمادة 207 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 وتعديلاتهما. في ضوء عدم موافاتنا بملف الدعوة نؤكد في هذا الصدد ضرورة الالتزام بأحكام الفقرة (ز) من المادة 202، 207 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 بشأن الشركات المساهمة بعدم الإحالة إلى أية أوراق أخرى وقصر المداولة على المسائل المدرجة بجدول الأعمال.
4. تضمن جدول الأعمال الآتي:

- بند رقم (4) "اعتماد إرجاء النظر في توزيع أرباح السنة المالية في 2021/12/31 إلى النصف الثاني من العام وذكر نظرا لدخول الشركة في عدد من المشروعات والاستثمارات" وذلك بالمخالفة للمادة 44 من القانون 159 لسنة 1981 والمادة 197 من اللائحة التنفيذية لذات القانون اللتين نصتا على "يستحق كل من المساهم والعامل حصته في الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها وعلى مجلس الإدارة أن يقوم بتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الارباح على المساهمين والعاملين خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار...إلخ".
هذا فضلا عن أن القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية لم يجز للجمعية العامة ذلك لما ينطوي عليه من مخالفة لأحكام القانون التزاما بالأصل الحاكم لتصرفات الجمعيات العامة لهذه الشركات وهو المنع عند عدم وجود النص " فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع رقم 469 بتاريخ 2021/4/1 ملف رقم 366/1/47".
وحيث لم يرد لنا ملف الدعوة قبل انعقاد الجمعية كما سبق الذكر فلم يتسنى لنا إعمال أحكام المادة 43 من القانون 159 لسنة 1981 والمادة 198 من اللائحة التنفيذية التي نصت "...كما لا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع أرباح إذا ترتب على ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها".
وهو يؤيد ما ورد برأي الإدارة ملاحظة (13) ص (5) ضمن تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمعروض على الجمعية المنعقدة اليوم.
- بند رقم (7) تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة واعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن العام 2022.
نشير في هذا الصدد إلى أن مجلس الإدارة تم تعيينه لمدة ثلاث سنوات وفقا للبند السابع بمحضر الجمعية العامة العادية بتاريخ 2020/3/30 وتم تحديد البدلات ومصاريف الانتقال المشار إليها بالبند التاسع اتفاقا مع المادتين 77،88 من القانون 159 بشأن الشركات المساهمة.
وحيث لم يعط القانون الجمعية الحق في إعادة النظر في تحديد مكافآت وبدلات مجلس الإدارة خلال مدة المجلس المنصوص عليها في المادة (77) فإن ذلك يعد مخالفا لأحكام القانون التزاما بالأصل الحاكم لتصرفات الجمعيات العامة لهذه الشركات وهو المنع عند عدم وجود النص" فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع رقم 469 بتاريخ 2021/4/1 ملف رقم 366/1/47" المشار إليه بعاليه.
- لم يتضمن قرار تعيين مجلس الإدارة المشار إليه بعاليه الترخيص للسيدة/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بشغل وظيفة عضو منتدب في شركة أخرى فضلا عن رئاستها لعدد شركتين "تابعتين" والقيام بأعمال المصفي القانوني لشركتين "تابعتين" آخرين وذلك بالمخالفة للمادة 217 بند 4 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 بيانهم كالتالي:

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
EGYtrans
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة حسابات النقل البحري
بالاسكندرية

اسم الشركة	الصفة
شركة إيتال	رئيس مجلس الإدارة
شركة بارج لينك	مصفي الشركة
شركة حلول المستودعات	رئيس مجلس الإدارة
شركة الموانئ النهرية	مصفي الشركة

وفيما يلي تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة فى 2021-12-31:

تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) فى 2021/12/31

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981 والمتمثلة في الميزانية المستقلة في 2021/12/31 البالغ إجمالي الأصول بها نحو 317,471 مليون جنيه وقائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ بصافي ربح بعد الضريبة بنحو 538،18 مليون جنيه ، وكذا قوائم الدخل الشامل الأخر والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة:
هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:
تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أى أخطاء هامة ومؤثرة .
وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب و يشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام و المؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة و تشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة و تعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأى المتحفظ
1. لم تقم الشركة بإجراء أية مطابقات على أرصدة كبار العملاء والوكلاء فى 2021/12/31 وقامت الشركة بإرسال مصادقات لعملاء الأرصدة المدينة وبعض العملاء "دفعات مقدمة " ولم تتلق أى ردود عنها حتى تاريخ الفحص.
2. لم تتأثر القوائم المالية فى 2021/12/31 بنحو 108 ألف جنيه قيمة اشعارات الخصم التى تم منحها للعملاء فى العام المالى 2022 وتخص عمليات للعام المالى 2021 كان يتعين تسويتها بالخصم من إيرادات النشاط ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية.
3. أدرج مبلغ 168,407 جنيه بكل من حسابى أوراق القبض وتأمينات للغير شيك رقم 642011405668043 بتاريخ 2021/9/30 قيمة ضمان أعمال تجهيزات مقر بورسعيد والمقدم من شركة سى دى ايه وكان يتعين التصويب بإلغاء القيد بالحسابين ومراعاة أثر ذلك على قائمة التدفقات النقدية.
4. لم يتم موافاتنا بمطابقة على صحة الرصيد المستحق على شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد وقدره نحو 964 ألف جنيه مرحله منذ عدة سنوات والمكون عنها إضمحلال بكامل القيمة وقد تبين أن الشركة تحت التصفية.

حازم حسن KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

5. بلغت قيمة التأمينات لدى الغير نحو 927 ألف جنيه فى 2021/12/31 وقامت الشركة بإرسال شهادات لبعض الجهات البالغ رصيدها نحو 563 ألف جنيه علما بأنه لم نتلق ردود على نحو 414 ألف جنيه ولم يتم إرسال الشهادات عن باقى الرصيد وقدره نحو 364 ألف جنيه. يتعين إرسال الشهادات اللازمة المؤيدة لصحة الرصيد.
6. تضمنت أوراق الدفع طويلة الأجل نحو 1,249 مليون جنيه شيك رقم 27336581 حف 2022/7/1 فى حين صحته أوراق دفع قصيرة الأجل وفقا للفقرة 69 من معيار المحاسبة المصرى رقم (1) عرض القوائم المالية.
7. لم يتأثر مخصص الأرصدة المدينة المكون البالغ 244,4 ألف جنيه رصيد مدين كعهدة للسيد / كريم حسنين بقيمة ما تم تحصيله من المذكور خلال الفترة من 2022/2/14 حتى 2022/2/24 وقدره مبلغ 100 ألف جنيه وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (7) الأحداث التى تقع بعد الفترة المالية.يتعين تخفيض المخصص بالقيمة ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية.
8. لم نتمكن من الحكم على مدى كفاية المخصصات "القضايا، الضرائب " فى 2021/12/31 البالغ 398 ألف جنيه، 2 مليون جنيه على التوالى كالآتى:
   - لم يتضمن بيان الموقف القانونى المقدم لنا للقضايا تحديد نسب المكسب أو الخسارة لبعض القضايا وعلى سبيل المثال دعوى رقم 290 لسنة 2011 المقامة من ايجيبت ماركتكس بنحو 112 ألف جنيه.
   - أفادت الشئون القانونية بأن المكسب 100 % بالنسبة للدعوى رقم 1060 لسنة 2019 المرفوعة من السيدة / دعاء أحمد تعويض عن فصل تعسفى بمبلغ 278 ألف وتم تكوين مخصص بكامل القيمة وكان يتعين إلغاء المخصص وفقا لدراسة الشئون القانونية بالشركة.
   - بلغ مخصص الضرائب المكون 2 مليون جنيه فى 2021/12/31 وفقا لما ورد بمحضر لجنة المخصصات المؤرخ 2022/2/6 "بناء على فحص ضريبة القيمة المضافة من 2016 إلى 2019" فى حين بلغت الفروق الضريبية نحو 6,397 مليون جنيه وطالبت الشركة بالإحالة إلى لجنة الطعن لمقابلة ما إنتهت إليه اللجنة الداخلية فى 2022/1/24 فضلا عن عدم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة " الموقف الضريبى ".
9. لم تتأثر قائمة الدخل فى 2021/12/31 بالآثار المترتبة على ما أنتهت إليه اللجنة الداخلية "ضريبة قيمة مضافة" جلسة 2022/1/24 بنحو 1,780 مليون جنيه فيما انتهى "بالإتفاق" مع اللجنة الداخلية على فروق ضريبية ربط نهائى بتاريخ 2022/1/24.يتعين تحميلها مباشرة على المصروفات بقائمة الدخل.
10. لم تتضمن إيرادات النشاط الجارى قيمة تخزين نحو عدد 55 سيارة وردت قبل انتهاء عام 2021 وتم خروجها خلال الفترة من بداية العام الحالى حتى 2022/1/31.يتعين الحصر وتسوية ما يخص عام 2021 حتى 2022/2/24 (تاريخ إصدار القوائم المالية) ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية فى ضوء التزام الشركة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية.
11. بلغت الودائع المجمدة مقابل خطابات ضمان نحو 4,898 مليون جنيه وصحتها 4,738 مليون جنيه طبقا لبيان الشركة فى 2021/12/31. وذلك ضمن النقدية وما فى حكمها آخر العام بقائمة التدفقات النقدية.يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية.
12. أعتمدنا فى مراجعتنا لفروع الشركة (السويس، دمياط، مرغم، القاهرة ، بورسعيد) عل موازين المراجعة والقوائم والملخصات التى أعدتها الشركة فى 2021/12/31.

الرأى المتحفظ

فيما عدا تأثير ما تقدم على القوائم الماليى فمن رأينا أن القوائم المالية للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس"المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح وفي جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل للشركة في 2021/3/31 وعن نتيجة الأداء المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا:

1. تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة فى 2021/12/31 وتحت مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختبارى وفى حدود الإمكانيات المتاحة كما تم حساب الإهلاك وفقا للقواعد والمعدلات المتعارف عليها وكالمتبع فى السنوات السابقة فضلا عن الآتى :
   - لم نواف بنتيجة امطابقة محاضر الجرد السنوى لأصول وموجودات الشركة فى 2021/12/31 والتقرير النهائى للجنة الجرد للوقوف على أى إختلافات وإتخاذ اللازم بشأنها بالرغم من إستخدام الشركة برنامج جديد بالباركود لمسح وجرد الأصول الثابتة ورفعها على برنامج الأوراكل.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
EGYtrans

- لم نواف بالشهادات السلبية للأصول المملوكة للشركة حتى 2021/12/31 للتحقق من عدم وجود أية تصرفات أو رهن حقوق عليها.

يتعين بموافاتنا بذلك.

2. بلغت جملة قيمة الأراضى بالشركة نحو 19,723 مليون جنيه تمثل قيمة أرض المبنى الإدارى لفرع الشركة بالتجمع الخامس والمشتراة وفقا لعقد البيع النهائى فى فبراير 2018 ولم يتم الإنتهاء من توثيق عقد الأرض باسم الشركة حتى تاريخه.

يتعين اتخاذ اللازم لتدارك ذلك والإفادة بما يتم.

3. لم يتم تحقيق أى عوائد على استثمارات الشركة فى بعض الشركات التابعة والشقيقة "منذ تأسيسها " وذلك كما يلى:

- شركتى ايجيترانس للموانئ النهرية، ايجيترانس بارج لينك للنقل (شركة تابعة) والبالغ إجمالى الاستثمارات بها نحو 500 ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة ونشير إلى أن كلا الشركتين تحت التصفية بصدور قرار الجمعية العامة غير العادية لهما بذات التاريخ 2016/7/12 ولم تزاول أيا منهما أى نشاط منذ تأسيسهما فى 2009/5/3، 2009/6/4 لعدم حصولهما على التراخيص اللازمة للنشاط لوجود قيود قانونية مانعة لمنح هذه التراخيص. وتم مد أجل التصفية حتى 2022/4/29 بموجب قرار الجمعية فى 2021/6/26. والجدول التالى يوضح استمرار تحقيق الشركتين لخسائر لعدم التصفية فضلا عن المستحق على الأطراف ذوى العلاقة:

البيان	الموانئ النهرية	بارج لينك للنقل	الإجمالي	
خسائر مرحلة	682,633	196,127	878,760	
خسائر 2021	228,697	198,080	426,777	
الإجمالي	911,330	394,207	1,305,537	
مستحق على أطراف ذوى العلاقة	465,099	83,448	548,547	مكون عنها اضمحلال بالكامل

يتعين الانتهاء من إجراءات التصفية وحتى لا تتحمل الشركة مزيدا من الخسائر فضلا عن العائد المفقود عن تلك الأموال المستثمرة وهو ما تتحمل مسئوليته إدارة الشركة فى ضوء عدم دقة دراسات الجدوى والتى أغفلت مدى توافق متطلبات الترخيص وفقا للمنوه إليه بعاليه طبقا لإفصاحات الشركة.

- شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (شركة شقيقة) والتى بلغ إجمالى الإستثمار بها نحو 885 ألف جنيه ومكون عنها إضمحلال بكامل يتعين البحث وموافاتنا بأخر ما انتهت إليه عملية التصفية وما يتخذ فى هذا الشأن.

4. وجود عملاء – دفعات مقدمة – فى تاريخ 2021/12/31 لها أرصدة دائنة متوقفة من سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو 184 ألف جنيه، 596 دولار.

يتعين الحصر وموافاتنا بأسباب ذلك وإجراء التسويات اللازمة مع مراعاة ما ورد بأحكم المادة رقم 147 من القانون رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته.

5. إستمرار تحقيق خسائر من عام لأخر ببعض فروع الشركة كما يلى :

الفرع	الموقف فى 2021/12/31	الموقف فى 2020/12/31	الموقف فى 2019/12/31
دمياط	929,657- جنيه	75,184- جنيه	246,889- جنيه
مرغم	1,332,512- جنيه	743,696- جنيه	145,646- جنيه

يتعين بحث أسباب ذلك وإتخاذ ما يلزم لوقف تلك الخسائر لتعظيم إيرادات الشركة.

6. عدم قيام الشركة بتنفيذ توصية لجنة المراجعة والحوكمة رقم (5-فقرة4) بجلستها رقم (1) المنعقدة بتاريخ 2018/2/25 بشأن إيجاد وسيلة لتفادى السداد للجهات الرسمية نيابة عن العملاء لحين مطالبتهم بالسداد واقترحت اللجنة بتوصيتها أن تقوم الشركة بالمطالبة مسبقا بالمبالغ الخاصة بالجهات الرسمية إلا أنه تبين استمرار الشركة فى سداد تلك الإيصالات الرسمية نيابة عن العملاء دون تحصيلها مقدما خلال العالم وقد بلغت جملتها 13,801 مليون جنيه فى 2021/12 علما بأن رصيد حساب الذى لا يقابله دفعات مقدمة 5,922 مليون جنيه فى ذلك التاريخ الأمر الذى يمثل مخاطرة على الشركة فى

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
المركزى للمحاسبات
إدارة حسابات النقل البحرى
بالإسكندرية
EGYtrans

حالة عدم تحصيل تلك المبالغ فى ظل عدم وجود ضمانات كافية منهم لتغطية الائتمان الخاص بهم كما يؤدى إلى تجميد سيولة الشركة النقدية لدى هؤلاء العملاء وغيرهم بدون عائد .

7. لم يتم موافاتنا بالمطابقة مع هيئة الإستثمار فى 2021/12/31 على الرغم من طلبها كتابة وآخرها كتاب رقم 124 فى 2022/3/6.
8. وجود بعض العمليات التى تمت وأظهرت وجود إيرادات دون وجود تكاليف تخصها خلال العام وقد بلغ جملة ما أمكن حصره منها نحو 4.18مليون جم كما تبين وجود عمليات لها تكاليف بدون إيراد بلغ ما امكن حصره منه 179 ألف جنيه وهو ما يتعارض مع وجود نظام أوراكل ERP الممسوك بالشركة والذى يتيح إمكانية تحديد تكلفة وإيراد كل عملية.
9. بلغت جملة مصاريف الانتقال المنصرفة مباشرة للسادة ممثلى المال العام بالشركة خلال عام 2021 نحو 191 ألف جنيه " ما أمكن حصره" منها نحو 141 ألف جنيه نظير حضور جلسات مجلس الإدارة بواقع 6750 جنيه للجلسة الواحدة، 50 ألف جنيه نظير حضور جلسات اللجان " المراجعة والحوكمة وخلافه من اللجان المنبثقة من المجلس بواقع 5000 جنيه للجلسة الواحدة ونبدى فى هذا الشأن ما يلى :

- مخالفة المادة رقم (1) من القانون رقم (85) لسنة 1983 بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والشركات الاعتبارية العامة والبنوك إلخ والتى استثنت المبالغ التى تؤول إلى جهة التمثيل "..... مقابل نفقات فعلية مؤداة فى صورة بدل سفر أو بدل او مصاريف إنتقال متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظم المعمول بها فى الجهة التى يباشر فيها مهمة التمثيل على سبيل المثال صرف 16,750 ج لأحد الممثلين منها 11,750 ج فى ذات التاريخ كالآتى :

م. انتقال مجلس إدارة / 6750 الجلسة	م. إنتقال لجنة المراجعة والحوكمة / 5000 ج الجلسة	م. إنتقال لجنة الترشيحات والإستحقاقات /5000 الجلسة
2021/2/23 اذن صرف 205	2021/2/23 إذن صرف 197	2021/2/15 إذن صرف 164

مما يتضح معه أنها لاتمثل نفقات فعلية وفقا للمادة المشار إليها بعاليه.

وحيث أن المادة رقم (3) من القانون المشار إليه قد أوجبت على المسئولين عن إدارة الشركات والجهات المشار إليها فى المادة الأولى أن يؤدوا المبالغ التى يستحقها الممثلون المذكورين أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو صورتها إلى الجهات التى يمثلونها وذلك خلال شهر من تاريخ إستحقاقها ... على أنه فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة مقابل بدل سفر أو بدل أو مصاؤيف إنتقال أو إقامة فيقتصر الأداء على ما زاد عن الحدود المقررة وفقا لحكم المادة الأولى من القانون . وهو ما لم تلتزم به الشركة على الرغم إقرار الشركة بأنها ملتزمة بتطبيق أحكام القانون المشار إليه .

يتعين اتخاذ اللازم نحو الالتزام بما ورد بالقانون والافادة بما يتم أو تقديم المستندات الدالة على أنها نفقات فعلية اعمالا لأحكام القانون المشار إليه.

10. إنعقاد بعض جلسات مجلس الإدارة بالوسائل الإلكترونية صرف عنها مصاريف إنتقال بلغ ما أمكن حصره نحو 203 ألف جنيه خلال عام 2021. يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة لوضع القواعد والنظم والإجراءات فى حال انعقادها بالوسائل الإلكترونية.
11. عدم الإلتزام بتنفيذ ما ورد بالمادة رقم (8) من القانون رقم (4) لسنة 2021 والمتضمنة خصم نسبة تعادل خمسة من عشرة آلاف من إجمالى الراتب الشهرى للعاملين حيث تبين قيام الشركة بالخصم من الراتب الشهرى غير منضمن الحوافز والأرباح وغيرها بالمخالفة لما تقضى به التعليمات التنفيذية رقم 68 لسنة 2021 الصادرة من مصلحة الضرائب المصرية والتى فسرت المقصود بالراتب فى تطبيق المادة رقم (8) من القانون رقم 4 لسنة 2021 بأنه "جملة ما يحصل عليه العامل شهريا من مستحقات وفقا للمادة رقم (9) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته " وقد بلغ جملة ما تم خصمه وسداده خلال العام نحو 14 ألف جنيه .يتعين الإلتزام بالتعليمات التنفيذية المشار إليها وإجراء التصويب اللازم.
12. لم يتم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (2) لسنة 2022 فى 2022/2/24 – والمتضمنة أعتماد القوائم المالية المدققة للشركة فى 2021/12/31 – على شراء أسهم خزينة دعما لسعر السهم بالسوق بما لا يجاوز 10% من إجمالى أسهم رأس مال الشركة المصدر وذلك من خلال السوق المفتوح على أن يتم التنفيذ على مدار 6 شهور.
كان يتعين الافصاح وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (7) الأحداث التى تقع بعد الفترة المالية.
13. حققت الشركة خلال العام 2021 ربحا من النشاط فقط 249 ألف جنيه فى حين بلغ صافى ربح العام 18,538 مليون جنيه على الرغم من تحقيق إيرادات استثمارات بلغت 21,273 مليون جنيه وهذا يدل

حسابات النقل البحرى
الإسكندرية
EGYtrans

على ضعف قدرة الشركة على تحقيق وتوليد أرباحا من أنشطتها وما يؤيد ذلك ظهور صافى النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل بالسالب بنحو 19,41 مليون جنيه وبنسبة سالبة تقدر بنحو 2924% وهو مؤشر سلبى حيث أن التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل تعتبر مؤشرا رئيسيا على مدى قدرة عمليات المنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية لإعادة سداد القروض والحفاظ على القدرة التشغيلية للمنشأة وسداد توزيعات أرباح الأسهم وفى القيام بإستثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات مع ملاحظة:

1. ورد للإدارة بتاريخ 2022/3/2 صورة ضوئية غير معتمدة من السلطة المختصة وغير مختومة من الشركة من تقرير مجلس الإدارة عن مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 84 لسنة 2016 على الرغم من طلبه كتابة بتواريخ 2022/3/1،2،6 بموجب كتابات الإدارة أرقام 123،120،124 على التوالى. وهو ما كان يتعين تداركه.
2. مخالفة الشركة لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 84 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 2016/7/26 بشأن إصدار الدليل المصرى لحوكمة الشركات وكذا قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (11) لسنة 2014 وتعديلاتها حيث تبين ما يلى:
   - تم تشكيل لجنة المراجعة والحوكمة بموجب قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (4) فى 2021/4/27 بالمخالفة للبند رقم 1/3/2 (لجنة المراجعة) من الدليل المشار إليه والذى نص على ان اللجنة تختار رئيسها.
   - تضمنت محاضر إجتماع لجنة المراجعة والحوكمة رقمى (2) لسنة 2021 بتاريخ 2021/2/18، (1) لسنة 2022 بتاريخ 2022/2/17 ضمن توصياتها اعتماد اللجنة للقوائم المستقلة والمجمعة غير المدققة عن عامى 2020، 2021 على الترتيب وإحالتها لمراقب الحسابات لتدقيقها بالرغم من ان ذلك ليس من ضمن مهام اللجنة على نحو ما ورد بالدليل فضلا عن مخالفة ذلك للمادة 64 من القانون 159 لسنة 1981.

   يتعين إتخاذ اللازم نحو أعمال نصوص القوانين والقرارات ذات الصلة إعمالا لقاعدة الإلتزام أو التفسير الواردة بالبند 6/1 .
   - حتى تاريخه لم توفق الشركة أوضاعها وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 47 لسنة 2020 المؤرخ 2020/3/22 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (9) لسنة 2014 والخاص بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وكذا الكتاب الدورى رقم (9) لسنة 2020 فى 2020/4/19 الصادر عن الهيئة بشأن حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب او الرئيس التنفيذى للشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة حيث نص القرار فى مادته الثانية على العمل به فى اليوم التالى لنشره بالوقائع المصرية وتم النشر بالعدد (92 تابع) فى 2020/4/19 ولم يتم الإلتزام بمهلة توفيق الأوضاع خلال سنة من تاريخ العمل بالقرار أو أول إنتخابات لمجلس إدارة الشركة .

   يتعين اتخاذ اللازم لتصويب الوضع ومراعاة ما ورد بالقرار المشار إليه.
3. وجود مظاهر لضعف وقصور عملية الرقابة والضبط الداخلى بالشركة على سبيل المثال ضعف الرقابة على عمليات البيع لبعض أصول الشركة نتيجة القصور الشديد فى البيانات المرفقة بمستندات البيع فضلا عن ان نظام التكاليف لا يفى بالغرض.
4. تأخر الشركة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة نحو الالتزام بما ورد بقرارات مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أرقام 2020/1-3 ، 2020/1-8 بشأن قرب إنتهاء مدة الترخيص الممنوحة للنشاط بالمناطق الحرة ومنح المشروعات العاملة بنشاط تخزين السيارات التى ترغب فى الاستمرار فى مزاولة النشاط مهلة لمدة عامين إعتبارا من 2021/1/1 لتوفيق أوضاعها للإنتقال للعمل بالمنطقة الإقتصادية بقناة السويس وفقا للخطة الزمنية المعدة وقد تبين قيام الشركة بحجز قطعة أرض رقم (18) من شركة البحر الأحمر للنحاس مساحتها نحو 10447 متر مربع وقيمتها نحو 17,655 مليون جنيه فى 2021/8/17 (بعد نحو 8 شهور) الأمر الذى يستلزم نهو الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص وفقا لما تضمنته الخطة الزمنية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة حسابات النقل البحرى
بالاسكندرية

أحمد شريف محمد حلمى
محمد إبراهيم مصطفى
KPMG حازم حسن
مستشارون قانونيون ومحاسبون

EGYtrans

تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) في 2021/12/31

السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس)

راجعنا القوائم المالية المجمعة "المرفقة" للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981 والمتمثلة في قائمة المركز المالى المجمعة في 2021/12/31 بإجمالي أصول نحو 348,751 مليون جنيه وقائمة الدخل المجمعة بصافي ربح " بعد الضريبة " بنحو 18,275 مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل و التغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الافصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب و يشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام و المؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة و تشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة و تعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأي المتحفظ

تم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقا للقوائم المالية المستقلة للشركة و التى أصدرنا عنها تقريرنا المتحفظ بتاريخ 2021/3/2.

لم نوافَ حتى تاريخه بالقوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة و تقرير مراقب الحسابات عنها المعد عنها القوائم المالية المجمعة المدققة " الواردة للإدارة بتاريخ 2022/3/2 بعد النشر بالبورصة في 22/2/27" في حين أن الشركة قد أفادت بكتابها رقم (بدون) بتاريخ 2022/3/2 " حتى تاريخه لم يصل إلى الشركة القوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة المدققة وسوف يتم موافاتكم بها فور إصدارها وتوقيعها" ردا على كتابتنا أرقام 120 في 2022/3/1، 123 في 2022/3/2 ، 124 في 2022/3/6 وآخرها رد الشركة بتاريخ 2022/3/7.

يتعين موافاتنا بكيفية إعداد القوائم المالية المجمعة في ذوء ما افادت الشركة بردها المشار إليه بعاليه في ضوء أن مجلس الإدارة هو المنوط به إصدار القوائم المالية للشركة.

الرأي المتحفظ

فيما عدا تأثير ما جاء بعاليه، فمن رأينا ان القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس" تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في 2021/12/31 وعن أدائها المالي عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015 والمعدلة بقرار وزير الاستثمار رقم 69 لسنة 2019 وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة حسابات النقل البحري
الإسكندرية

EGYtrans

وقد قامت السيدة / رئيسة الاجتماع - بناء على رغبة السادة المساهمين الحضور في اجتماع الجمعية – بتلاوة رد الشركة على الملاحظات الواردة في تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات كما يلي:

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
1. لم تقم الشركة بإجراء أية مطابقات على أرصدة كبار العملاء والوكلاء فى 2021/12/31 وقامت الشركة بإرسال مصادقات لعملاء الأرصدة المدينة وبعض العملاء "دفعات مقدمة " ولم نتلق أى ردود عنها حتى تاريخ الفحص.	الشركة قامت بواجبها نحو ارسال المصادقات للعملاء بالبريد المسجل بعلم الوصول تحت اشراف كل من الجهاز المركزى ومكتب المحاسب القانونى (KPMGحازم حسن) والمزيلة بعبارة "فى حالة عدم تلقى الردود من جانبكم يعد موافقة على صحة الرصيد من جانبكم" ومن ثم فان الشركة غير مسئولة عن استلام الردود وفيما يخص اجراء المطابقات فان الشركة تجرى دوما المطابقات مع كبار العملاء لإظهار الفروق وبالأخص بعد انتهاء العام المالى نظرا لانشغال العملاء عن اجراء تلك المطابقات فى توقيت إقفال ميزانيتهم الأمر الذي يتعذر معه إجراء المطابقات فى هذا التوقيت من العام
2. لم تتأثر القوائم المالية فى 2021/12/31 بنحو 108 ألف جنيه قيمة اشعارات الخصم التى تم منحها للعملاء فى العام المالى 2022 وتخص عمليات للعام المالى 2021 كان يتعين تسويتها بالخصم من إيرادات النشاط ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية.	سيتم مراعاة ذلك مع العلم أن قيمة الخصم المشار اليه يعادل 0.04% من اجمالى ايرادات النشاط مما يوضح انخفاض تأثير هذا الخصم على صحة القوائم المالية ونشير الى ان الشركة قد قامت بتسجيل هذا الخصم بالفعل خلال العام المالى 2022 وتعذر الغاء وادراجه بالعام المالى 2021 حتى لا يؤثر على المصادقات المرسلة العملاء
3. أدرج مبلغ 168,407 جنيه بكل من حسابى أوراق القبض وتأمينات للغير شيك رقم 642011405668043 بتاريخ 2021/9/30 قيمة ضمان أعمال تجهيزات مقر بورسعيد والمقدم من شركة سى دى ايه وكان يتعين التصويب بإلغاء القيد بالحسابين ومراعاة أثر ذلك على قائمة التدفقات النقدية.	وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (1) عرض القوائم المالية فان الأهمية النسبية من الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية. وبعبارة أخرى فإن الأهمية النسبية لمنشأة هي جانب من الملاءمة تستند إلى طبيعة أو حجم البنود، أو كليهما كما يعتمد تحديد الأهمية النسبية للحكم الشخصى ولا يوجد تأثير جوهرى على القوائم المالية حيث ان البند مدرج بالاصول والالتزامات المتداولة وبالتالي لا تأثير له على راس المال العامل للشركه كما ان البند يمثل نسبة 0.05 % من إجمالي أصول الشركة المدرجه بالقوائم المالية في 31 ديسمبر 2021 وبالتالى لا يؤثر على قرارات مستخدمى القوائم المالية
4. لم يتم موافاتنا بمطابقة على صحة الرصيد المستحق على شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد وقدره نحو 964 ألف جنيه مرحله منذ عدة سنوات والمكون عنها إضمحلال بكامل القيمة وقد تبين أن الشركة تحت التصفية.	الشركة تم سحب الترخيص والأراضي المخصصة لها من قبل هيئة ميناء دمياط منذ سنوات وأصبحت ليست ذات كيان قائم وقد تم عمل اضمحلال لها بكامل القيمة

حازم حسن KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

إدارة حسابات النقل البحري
الإسكندرية

EGYtrans

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
5. بلغت قيمة التأمينات لدى الغير نحو 927 ألف جنيه فى 2021/12/31 وقامت الشركة بإرسال شهادات لبعض الجهات البالغ رصيدها نحو 563 ألف جنيه علما بأنه لم نتلق ردود على نحو 414 ألف جنيه ولم يتم إرسال الشهادات عن باقى الرصيد وقدره نحو 364 ألف جنيه. يتعين إرسال الشهادات اللازمة المؤيدة لصحة الرصيد.	الشركة أرسلت مصادقات للجهات التى بها أرصدة مالية كبيرة والبالغ جملتها 563 ألف جم وباقى المبلغ وقدره 364 ألف جم هو حصيلة العديد من المبالغ منخفضة القيمة لدى جهات كثيرة وذلك عن تأمينات إيجار شقق وخلافه وسيتم مراعاة ذلك فى الفترة القادمة . ونشير الى أن هذا المبلغ المتبقى يمثل نسبة 0.24% من قيمة إجمالي الأصول المتداولة ** بالنسبة للجهات التي لم يتم الرد منها، تم عمل شهادات مصادقات وإرسالها بعلم الوصول ولم يرد الرد إلينا حتي الآن ومنهم 400 ألف جنيها للشركة الوطنية لتنمية الطرق (تأمين رد الشيء لأصله)
6. تضمنت أوراق الدفع طويلة الأجل نحو 1,249 مليون جنيه شيك رقم 27336581 حف 2022/7/1 فى حين صحته أوراق دفع قصيرة الأجل وفقا للفقرة 69 من معيار المحاسبة المصرى رقم (1) عرض القوائم المالية.	وسيتم مراعاة ذلك خلال الربع الاول مع العلم بانه وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (1) عرض القوائم المالية فإن الأهمية النسبية من الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية. وبعبارة أخرى فإن الأهمية النسبية لمنشأة هي جانب من الملاءمة تستند إلى طبيعة أو حجم البنود، أو كليهما كما يعتمد تحديد الأهمية النسبية للحكم الشخصى و لا يوجد تأثير جوهرى على القوائم المالية حيث أن البند لا تأثير له على قائمه الأرباح و الخسائر للشركة كما أن البند يمثل نسبه 4.0 % من إجمالي التزامات الشركة المدرجة بالقوائم المالية في 31 ديسمبر 2021 و بالتالى لا يؤثر على قرارات مستخدمى القوائم المالية و قد نشأ هذا التبويب من وجود خطأ غير متعمد في تاريخ هذا الشيك في التحليلات فقط.
7. لم يتأثر مخصص الأرصدة المدينة المكون البالغ 244,4 ألف جنيه رصيد مدين كعهدة للسيد / كريم حسنين بقيمة ما تم تحصيله من المذكور خلال الفترة من 2022/2/14 حتى 2022/2/24 وقدره مبلغ 100 ألف جنيه وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (7) الأحداث التى تقع بعد الفترة المالية. يتعين تخفيض المخصص بالقيمة ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية.	وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (1) عرض القوائم المالية فإن الأهمية النسبية من الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية. وبعبارة أخرى فإن الأهمية النسبية لمنشأة هي جانب من الملاءمة تستند إلى طبيعة أو حجم البنود، أو كليهما كما يعتمد تحديد الأهمية النسبية للحكم الشخصى و تمت هذه التحصيلات بعد انتهاء أعمال المراجعة وإصدار المسودة الأخيرة من القوائم المالية ولم يتم تأثير القوائم المالية بهذا المبلغ نظرا لأنه لا يوجد تأثير جوهرى على القوائم المالية حيث أن المبلغ يمثل 0.04% من إجمالي إيرادات الشركة في 31 ديسمبر 2021 و يمثل 0.5 % من صافى الربح بعد الضريبة في 31-12-2021 و بالتالى لا يؤثر على قرارات مستخدمى القوائم المالية .

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

EGYtrans

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
8. لم نتمكن من الحكم على مدى كفاية المخصصات "القضايا، الضرائب " فى 2021/12/31 البالغ 398 ألف جنيه، 2 مليون جنيه على التوالى كالآتى: • لم يتضمن بيان الموقف القانونى المقدم لنا للقضايا تحديد نسب المكسب أو الخسارة لبعض القضايا وعلى سبيل المثال دعوى رقم 290 لسنة 2011 المقامة من ايجيبت ماركتكس بنحو 112 ألف جنيه. • أفادت الشئون القانونية بأن المكسب 100 % بالنسبة للدعوى رقم 1060 لسنة 2019 المرفوعة من السيدة / دعاء أحمد تعويض عن فصل تعسفى بمبلغ 278 ألف وتم تكوين مخصص بكامل القيمة وكان يتعين إلغاء المخصص وفقا لدراسة الشئون القانونية بالشركة. • بلغ مخصص الضرائب المكون 2 مليون جنيه فى 2021/12/31 وفقا لما ورد بمحضر لجنة المخصصات المؤرخ 2022/2/6 "بناء على فحص ضريبة القيمة المضافة من 2016 إلى 2019" فى حين بلغت الفروق الضريبية نحو 6,397 مليون جنيه وطالبت الشركة بالإحالة إلى لجنة الطعن لمقابلة ما إنتهت إليه اللجنة الداخلية فى 2022/1/24 فضلا عن عدم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة " الموقف الضريبى ".	• بشأن قضية ايجيبت ماركتكس فان هذه الدعوى لم يدرج لها قيمة فى مخصص القضايا حيث تقع مسئوليتها على ملاك السفينة وليست الشركة ولكنها أدرجت ضمن بيان القضايا من باب حصر القضايا المرفوعة ضد الشركة من الغير • بالنسبة للدعوة المذكورة فى قضية السيده/ دعاء أدرجت نسبة المكسب والخسارة (100%) على أساس مكسب السيدة المذكورة و ليس مكسب الشركة • فيما يخص مخصص الضرائب المكون رأت الشركة تكوينه لمقابلة نزاع ضريبى عن ضريبة القيمة المضافة بنحو 10.4 مليون جم حيث انتهت اللجنة الداخلية الى حسم النزاع فيما يخص مبلغ 4 مليون جم وذلك فى الجلسة المؤرخة 2022/1/24 بأحقية المصلحة منها بمبلغ 1.78مليون جم وأحقية الشركة فى باقى المبلغ اما فيما يخص باقى النزاع و قدره 6.396مليون جم فهى نقاط تم الاعتراض عليها و احيلت الى لجنة الطعن خلال العام المالى 2022 و لم يصل للشركة اى نتيجة عن فصل ودراسة هذا النزاع. والشركة قد سبق لها تكوين مخصص 2 مليون جم عن تلك النزاعات البالغة 1.78 مليون جم بالاضافه الى اى غرامات تاخير ناتجه عن هذا المبلغ وتم تحميل قائمة الدخل لعام 2021 بها ويرى المستشار الضريبى وادارة الشركة بعدم احقيه المصلحه لباقى النزاع والبالغ 6.4 مليون جم وسيتم اجراء كافة التسويات المطلوبة فور ورود النتيجة النهائية للجنة الطعن.
9. لم تتأثر قائمة الدخل فى 2021/12/31 بالآثار المترتبة على ما أنتهت إليه اللجنة الداخلية "ضريبة قيمة مضافة" جلسة 2022/1/24 بنحو 1,780 مليون جنيه فيما انتهى "بالإتفاق" مع اللجنة الداخلية على فروق ضريبية ربط نهائى بتاريخ 2022/1/24. يتعين تحميلها مباشرة على المصروفات بقائمة الدخل.	سبق الرد على الملاحظة بالفقرة رقم 8
10. لم تتضمن إيرادات النشاط الجارى قيمة تخزين نحو عدد 55 سيارة وردت قبل انتهاء عام 2021 وتم خروجها خلال الفترة من بداية العام الحالى حتى 2022/1/31. يتعين الحصر وتسوية ما يخص عام 2021 حتى 2022/2/24 (تاريخ إصدار القوائم المالية) ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية فى ضوء التزام الشركة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية.	سياسة الشركة تقوم على احتساب ايراد التخزين عند خروج السيارات والإفراج عنها حيث تظهر مدة التخزين الفعلية ويستبعد منه ما سبق تحصيله من العملاء عن نشاط التخزين

KPMG حازم حسن

EGYtrans

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
11. بلغت الودائع المجمدة مقابل خطابات ضمان نحو 4,898 مليون جنيه وصحتها 4,738 مليون جنيه طبقا لبيان الشركة فى 2021/12/31. وذلك ضمن النقدية وما فى حكمها آخر العام بقائمة التدفقات النقدية. يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية.	سيتم مراعاة ذلك خلال الربع الاول مع العلم بانه وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (1) عرض القوائم المالية فإن الأهمية النسبية من الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية و تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية. وبعبارة أخرى فإن الأهمية النسبية لمنشأة هي جانب من الملاءمة تستند إلى طبيعة أو حجم البنود، أو كليهما كما يعتمد تحديد الأهمية النسبية للحكم الشخصى ولا يوجد تأثير جوهرى على القوائم المالية حيث أن تأثير ذلك يمثل 0.5% من قيمه أرصدة النقدية بقائمة التدفقات النقدية وبالتالى لا يؤثر على قرارات مستخدمى القوائم المالية
12. اعتمدنا فى مراجعتنا لفروع الشركة (السويس، دمياط، مرغم، القاهرة ، بورسعيد) عل موازين المراجعة والقوائم والملخصات التى أعدتها الشركة فى 2021/12/31.	موازين تلك الفروع مستخرجة من برنامج اوراكل المطبق بالشركة لكل الفروع و هى نتيجة تسجيل المستندات المالية لتلك الفروع
<u>ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا:</u> 14. تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة فى 2021/12/31 وتحت مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختبارى وفى حدود الإمكانيات المتاحة كما تم حساب الإهلاك وفقا للقواعد والمعدلات المتعارف عليها وكالمتبع فى السنوات السابقة فضلا عن الآتى : • لم نواف بنتيجة امطابقة محاضر الجرد السنوى لأصول وموجودات الشركة فى 2021/12/31 والتقرير النهائى للجنة الجرد للوقوف على أى إختلافات وإتخاذ اللازم بشأنها بالرغم من إستخدام الشركة برنامج جديد بالباركود لمسح وجرد الأصول الثابتة ورفعها على برنامج الأوراكل. • لم نواف بالشهادات السلبية للأصول المملوكة للشركة حتى 2021/12/31 للتحقق من عدم وجود أية تصرفات أو رهن حقوق عليها. يتعين بموافاتنا بذلك.	مرفق محضر الجرد بنتيجة أعمال الجرد السنوى الشهادات السلبية ترتبط بجهات خارجية (الشهر العقارى) من ثم فانها تتطلب وقت طويل لطلبها من فروع الشهر العقارى المختلفة والانتظار لحين صدورها واستلامها من الشهر العقارى وكان يتعين طلبها قبل الفحص بوقت كافى لتوفيرها حيث تم تسليم الشهادات السلبيه المتاحة لدى الشركة حتى تاريخ 9-2021 وجارى استخراج شهادات سلبيه بتاريخ حديث حسب طلبكم .
15. بلغت جملة قيمة الأراضى بالشركة نحو 19,723 مليون جنيه تمثل قيمة أرض المبنى الإدارى لفرع الشركة بالتجمع الخامس والمشتراة وفقا لعقد البيع النهائى فى فبراير 2018 ولم يتم الإنتهاء من توثيق عقد الأرض باسم الشركة حتى تاريخه. يتعين اتخاذ اللازم لتدارك ذلك والإفادة بما يتم.	التأخير نتيجة لتأخر البائع فى توفير كافة المستندات المطلوبة للتسجيل، وقد قامت الشركة مؤخرا بتحويل عقد الشراء الى عقد بيع واعادة الشراء وفقا للتأجير التمويلى .

حازم حسن
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

إدارة حسابات النقل البحري
الإسكندرية

EGYtrans

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
16. لم يتم تحقيق أى عوائد على استثمارات الشركة فى بعض الشركات التابعة والشقيقة "منذ تأسيسها " وذلك كما يلى: • شركتى ايجيترانس للموانئ النهرية، ايجيترانس بارج لينك للنقل (شركة تابعة) والبالغ إجمالى الاستثمارات بها نحو 500 ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة ونشير إلى أن كلا الشركتين تحت التصفية بصدور قرار الجمعية العامة غير العادية لهما بذات التاريخ 2016/7/12 ولم تزاول أيا منهما أى نشاط منذ تأسيسهما فى 2009/5/3، 2009/6/4 لعدم حصولهما على التراخيص اللازمة للنشاط لوجود قيود قانونية مانعة لمنح هذه التراخيص. وتم مد أجل التصفية حتى 2022/4/29 بموجب قرار الجمعية فى 2021/6/26. والجدول التالى يوضح استمرار تحقيق الشركتين لخسائر لعدم التصفية فضلا عن المستحق على الأطراف ذوى العلاقة:	تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتصفية شركة ايجيترانس للموانئ النهرية وشركة ايجيترانس بارج لينك وأمر التصفية يتولاه المصفى القانونى والتأخير يرجع لاعتبارات إنهاء الامور المتعلقة بمصلحة الضرائب

البيان	الموانئ النهرية	بارج لينك للنقل	الإجمالي	
خسائر مرحلة	682,633	196,127	878,760	
خسائر 2021	228,697	198,080	426,777	
الإجمالي	911,330	394,207	1,305,537	
مستحق على أطراف ذوى العلاقة	465,099	83,448	548,547	مكون عنها اضمحلال بالكامل

يتعين الانتهاء من إجراءات التصفية وحتى لا تتحمل الشركة مزيدا من الخسائر فضلا عن العائد المفقود عن تلك الأموال المستثمرة وهو ما تتحمل مسئوليته إدارة الشركة فى ضوء عدم دقة دراسات الجدوى والتى أغفلت مدى توافق متطلبات الترخيص وفقا للمنوه إليه بعاليه طبقا لإفصاحات الشركة.

• شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (شركة شقيقة) والتى بلغ إجمالى الإستثمار بها نحو 885 ألف جنيه ومكون عنها إضمحلال بكامل يتعين البحث وموافاتنا بأخر ما انتهت إليه عملية التصفية وما يتخذ فى هذا الشأن.

لا زالت القضايا متداولة ولم يتم الفصل فيها حتى تاريخه حيث انها قضايا متبادلة بيننا وبين هيئة ميناء دمياط امام محكمة القضاء الإداري بدمياط والقضاء الإداري يستغرق وقت فى إنهاء المنازعات وسوف يتم دراسة الأمر نحو عقد جمعية عامة غير عادية للبدء فى إجراءات تصفية الشركة فور صدور حكم قضائى نهائى.

حازم جلال
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

أ/ هشريا محمد حليم
محمد إبراهيم معلف

إدارة حسابات النقل البحري بالإسكندرية

EGYtrans

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
17. وجود عملاء – دفعات مقدمة – فى تاريخ 2021/12/31 لها أرصدة دائنة متوقفة من سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو 184 ألف جنيه، 596 دولار. يتعين الحصر وموافاتنا بأسباب ذلك وإجراء التسويات اللازمة مع مراعاة ما ورد بأحكم المادة رقم 147 من القانون رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته.	الارصدة الدائنة المتوقفة للعملاء لم تتخذ الشركة اية اجراءات حيالها تحفظا من مطالبة العملاء لها حال عودة التعامل معهم خاصة انه لم يمر على تلك الارصدة اكثر من 5 سنوات . وفيما يخص تطبيق المادة 147 من القانون رقم 91 لسنة 2005 على تلك الارصدة فان المادة المشار اليها تتعلق بعدد 4 انواع ليس من بينهم ارصدة العملاء المتوقفة.
18. إستمرار تحقيق خسائر من عام لأخر ببعض فروع الشركة كما يلى : الفرع | الموقف فى 12/31/2021 | الموقف فى 12/31/2020 | الموقف فى 12/31/2019 دمياط | 929,657- جنيه | 75,184- جنيه | 246,889- جنيه مرغم | 1,332,512- جنيه | 743,696- جنيه | 145,646- جنيه يتعين بحث أسباب ذلك وإتخاذ ما يلزم لوقف تلك الخسائر لتعظيم إيرادات الشركة.	الخسائر ناتجة عن انخفاض حجم الاعمال بالفروع المذكورة و عليه تم اتخاذ قرار من مجلس إدارة الشركة بغلق هذه الفروع خلال العام المالى 2021 ونقل نشاطها لفروع أخرى
19. عدم قيام الشركة بتنفيذ توصية لجنة المراجعة والحوكمة رقم (5-فقرة4) بجلستها رقم (1) المنعقدة بتاريخ 2018/2/25 بشأن إيجاد وسيلة لتفادى السداد للجهات الرسمية نيابة عن العملاء لحين مطالبتهم بالسداد واقترحت اللجنة بتوصيتها أن تقوم الشركة بالمطالبة مسبقا بالمبالغ الخاصة بالجهات الرسمية إلا أنه تبين استمرار الشركة فى سداد تلك الإيصالات الرسمية نيابة عن العملاء دون تحصيلها مقدما خلال العالم وقد بلغت جملتها 13,801 مليون جنيه فى 2021/12 علما بأن رصيد حساب الذى لا يقابله دفعات مقدمة 5,922 مليون جنيه فى ذلك التاريخ الأمر الذى يمثل مخاطرة على الشركة فى حالة عدم تحصيل تلك المبالغ فى ظل عدم وجود ضمانات كافية منهم لتغطية الائتمان الخاص بهم كما يؤدى إلى تجميد سيولة الشركة النقدية لدى هؤلاء العملاء وغيرهم بدون عائد .	ضمن المبلغ المشار إليه بالملاحظة مبلغ 3.767 مليون جم لدى مجموعة شركات توشيبا العربى وهي من كبار العملاء والشركة تحاول فى سبيل المحافظة على عملائها الكبار منحهم تلك الميزة التنافسية وتلك المديونيات تعد من التسهيلات التى ترى الشركة عدم القلق من تحصيلها . وحيث وجدت ادارة الشركة صعوبه التنفيذ لتلك التوصية على معظم العملاء نتيجه المنافسه الصعبه فى السوق والشديدة .
20. لم يتم موافاتنا بالمطابقة مع هيئة الإستثمار فى 2021/12/31 على الرغم من طلبها كتابة وآخرها كتاب رقم 124 فى 2022/3/6.	المطابقة مع هيئة الاستثمار ترتبط بجهات خارجية (الهيئة العامة للاستثمار) من ثم فإنها تتطلب وقت طويل للحصول عليها

إدارة حسابات النقل البحري بالإسكندرية

EGYtrans

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
21. وجود بعض العمليات التى تمت وأظهرت وجود إيرادات دون وجود تكاليف تخصها خلال العام وقد بلغ جملة ما أمكن حصره منها نحو 4.18مليون جم كما تبين وجود عمليات لها تكاليف بدون إيراد بلغ ما امكن حصره منه 179 ألف جنيه وهو ما يتعارض مع وجود نظام أوراكل ERP الممسوك بالشركة والذى يتيح إمكانية تحديد تكلفة وإيراد كل عملية.	بدراسة تلك العمليات خلال عام 2021 تبين الآتى بعد التحليل **أولا:** - عمليات تخص خدمات المناولة وخطابات تنازل للعميل عن الشحنة ليس لها مصروفات (تماشيا مع طبيعة النشاط). - عمليات خاصة بنشاط الترانزيت ليس لها مصروفات حيث أن المصروف يتمثل فى قيمة خطاب الضمان على النشاط إجمالا وليس على كل عملية. - عمليات خدمات تخزين حيث مصروفها يدرج على مستوى النشاط كمصروف مباشر وليس على كل عملية - عمليات يتمثل إيرادها فى عمولات عن حجم اعمال مشروعات لا يقابلها مصروف. **ثانيا:** مصروفات بدون إيرادات نتيجة تسجيل مصروفات تكميلية تخص عمليات خلال 2020 و تم تسجيل الايرادات الخاصة بها فى 2021

إدارة حسابات النقل البحرى بالإسكندرية

EGYtrans

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
22. بلغت جملة مصاريف الانتقال المنصرفة مباشرة للسادة ممثلى المال العام بالشركة خلال عام 2021 نحو 191 ألف جنيه " ما أمكن حصره" منها نحو 141 ألف جنيه نظير حضور جلسات مجلس الإدارة بواقع 6750 جنيه للجلسة الواحدة، 50 ألف جنيه نظير حضور جلسات اللجان " المراجعة والحوكمة وخلافه من اللجان المنبثقة من المجلس بواقع 5000 جنيه للجلسة الواحدة ونبدى فى هذا الشأن ما يلى : • مخالفة المادة رقم (1) من القانون رقم (85) لسنة 1983 بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والشركات الاعتبارية العامة والبنوك إلخ والتى استثنت المبالغ التى تؤول إلى جهة التمثيل "... مقابل نفقات فعلية مؤداة فى صورة بدل سفر أو بدل او مصاريف إنتقال متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظم المعمول بها فى الجهة التى يباشر فيها مهمة التمثيل على سبيل المثال صرف 16,750 ج لأحد الممثلين منها 11,750 ج فى ذات التاريخ كالآتى : م. انتقال مجلس إدارة / 6750 الجلسة: 2021/2/23 اذن صرف 205 م. إنتقال لجنة المراجعة والحوكمة / 5000 ج الجلسة: 2021/2/23 إذن صرف 197 م. إنتقال لجنة الترشيحات والإستحقاقات /5000 الجلسة: 2021/2/15 إذن صرف 164 مما يتضح معه أنها لاتمثل نفقات فعلية وفقا للمادة المشار إليها بعاليه. وحيث أن المادة رقم (3) من القانون المشار إليه قد أوجبت على المسئولين عن إدارة الشركات والجهات المشار إليها فى المادة الأولى أن يؤدوا المبالغ التى يستحقها الممثلون المذكورين أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو صورتها إلى الجهات التى يمثلونها وذلك خلال شهر من تاريخ إستحقاقها ... على أنه فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة مقابل بدل سفر أو بدل أو مصاريف إنتقال أو إقامة فيقتصر الأداء على ما زاد عن الحدود المقررة وفقا لحكم المادة الأولى من القانون . وهو ما لم تلتزم به الشركة على الرغم إقرار الشركة بأنها ملتزمة بتطبيق أحكام القانون المشار إليه . يتعين إتخاذ اللازم نحو الإلتزام بما ورد بالقانون والإفادة بما يتم أو تقديم المستندات الدالة على أنها نفقات فعلية إعمالا لأحكام القانون المشار إليه .	الشركة ملتزمة بتنفيذ أحكام الفقرتين 1،3، من القانون رقم (85) لسنة 85 المشار اليه بالملاحظة حيث تقوم الشركة بسداد مكافئات العضوية لممثلى المال العام و كذلك بدلات الحضور و حصص الأرباح الى بنك الاستثمار مباشرة و بموجب شيكات صادرة للبنك اما ما يتم صرفه بشكل شخصى لممثلى البنك هو بند الانتقال عن حضور جلسات مجلس الإدارة وجلسات اللجان المنبثقة منها و هى بواقع 6750جم لجلسة مجلس الإدارة و 5000 جم لجلسات اللجان و هو وفقا للقواعد و النظم المحددة لأعمال الشركة (قرار الجمعية العامة) لتحديد تلك البدلات وهو ما نصت عليه المادة رقم (1) من القانون المشار اليه أما فيما يخص ما ورد بالملاحظة من مخالفة الشركة بصرف بدلا انتقالات لاحد ممثلى المال العام بشكل مزدوج عن انعقاد جلستين (مجلس إدارة، لجنة مراجعة) بتاريخ 2021/2/23 فاننا نوضح ان المبلغ المشار اليه هو تاريخ اذنى الصرف رقم 205، 197 بينما تاريخ انعقاد الجلسات هو يوم 2021/2/18 و هى لجنة المراجعة والحوكمة أما جلسة مجلس الإدارة فهى بتاريخ 2021/2/23 و بناءا عليه لا وجه للمخالفة بتكرار صرف بدل انتقال

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
حسابات النقل البحرى
الإسكندرية
EGYtrans

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
23. إنعقاد بعض جلسات مجلس الإدارة بالوسائل الإلكترونية صرف عنها مصاريف إنتقال بلغ ما أمكن حصره نحو 203 ألف جنيه خلال عام 2021. يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة لوضع القواعد والنظم والإجراءات فى حال انعقادها بالوسائل الإلكترونية.	طبقا لقرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم 160 الصادر بتاريخ 2020/3/18 يعتبر حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه واجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية أو صوتية حضورا فعليا ويسري عليه أحكامه. وسيتم وضع قواعد منظمة للجلسات المنعقدة بالوسائل الإليكترونية وعرضها على الجمعية العمومية القادمة.
24. عدم الإلتزام بتنفيذ ما ورد بالمادة رقم (8) من القانون رقم (4) لسنة 2021 والمتضمنة خصم نسبة تعادل خمسة من عشرة آلاف من إجمالى الراتب الشهرى للعاملين حيث تبين قيام الشركة بالخصم من الراتب الشهرى غير منضمن الحوافز والأرباح وغيرها بالمخالفة لما تقضى به التعليمات التنفيذية رقم 68 لسنة 2021 الصادرة من مصلحة الضرائب المصرية والتى فسرت المقصود بالراتب فى تطبيق المادة رقم (8) من القانون رقم 4 لسنة 2021 بأنه "جملة ما يحصل عليه العامل شهريا من مستحقات وفقا للمادة رقم (9) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته " وقد بلغ جملة ما تم خصمه وسداده خلال العام نحو 14 ألف جنيه . يتعين الإلتزام بالتعليمات التنفيذية المشار إليها وإجراء التصويب اللازم.	وفقا للمادة 8 من القانونّ 4 لسنة 2021 والكتاب الدورى رقم 119لسنة 2021 بشأن الية تطبيق بعض احكام قانون انشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم، فقد فسر المنشور14 لسنة 2021 (أولاً –مادة 3) بأن المقصود بالراتب فى تطبيق حكم المادة (إجمالي الراتب الشهرى)، مع العلم أنه لا يتم صرف حوافز أو ارباح شهرياً للعاملين بالشركة والرقم صحيح ويتم تطبيق أحكام القانون المذكور بكل دقة وتوريد ما يتم استقطاعه للجهة المنوطة
25. لم يتم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (2) لسنة 2022 فى 2022/2/24 – والمتضمنة أعتماد القوائم المالية المدققة للشركة فى 2021/12/31 – على شراء أسهم خزينة دعما لسعر السهم بالسوق بما لا يجاوز 10% من إجمالى أسهم رأس مال الشركة المصدر وذلك من خلال السوق المفتوح على أن يتم التنفيذ على مدار 6 شهور. كان يتعين الافصاح وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (7) الأحداث التى تقع بعد الفترة المالية.	هذا حدث لاحق لا يوجد له تاثير على القوائم المالية وبالتالى لا يتطلب الإفصاح

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
.26 حققت الشركة خلال العام 2021 ربحا من النشاط فقط 249 ألف جنيه فى حين بلغ صافى ربح العام 18,538 مليون جنيه على الرغم من تحقيق إيرادات استثمارات بلغت 21,273 مليون جنيه وهذا يدل على ضعف قدرة الشركة على تحقيق وتوليد أرباحا من أنشطتها وما يؤيد ذلك ظهور صافى النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل بالسالب بنحو 19,41 مليون جنيه وبنسبة سالبة تقدر بنحو 2924% وهو مؤشر سلبى حيث أن التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل تعتبر مؤشرا رئيسيا على مدى قدرة عمليات المنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية لإعادة سداد القروض والحفاظ على القدرة التشغيلية للمنشأة وسداد توزيعات أرباح الأسهم وفى القيام بإستثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل.	نود ان نلفت الانتباه الى انه تعرضت معظم الدول ومنها مصر خلال عام 2020 الى انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد مما تسبب فى اضطرابات فى معظم الأنشطة الاقتصادية بشكل عام ولذلك كان هناك تأثير جوهرى على نتائج الأعمال بالقوائم المالية الدورية للشركة والتى امتدت إلى عام 2021 هذا بالإضافة الى وجود مصروفات غير متكررة تحملتها الشركة خلال عام 2021 بالاضافة الى الانفاق على بعض اوجه التطوير الاستراتيجى التى سيكون لها مردود على حجم اعمال الشركة ونتائجها فى الفترة القادمة.
• <u>**تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:**</u> .5 ورد للإدارة بتاريخ 2022/3/2 صورة ضوئية غير معتمدة من السلطة المختصة وغير مختومة من الشركة من تقرير مجلس الإدارة عن مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 84 لسنة 2016 على الرغم من طلبه كتابة بتواريخ 2022/3/1،2،6 بموجب كتابات الإدارة أرقام 123،120،124 على التوالى. وهو ما كان يتعين تداركه.	- تم موافاة السادة الجهاز المركزي للمحاسبات بتقرير الحوكمة الموقع من مدير إدارة الحوكمة فور طلبه ضمن أوراق الفحص يوم 2022/2/21 وتم تسليمه للسادة اعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات. - تم تسليم السادة الجهاز المركزي للمحاسبات صورة من محضر مجلس إدارة الشركة رقم 2 لعام 2022 المنعقد بتاريخ 2022/2/24 والذي يثبت اعتماد المجلس لتقرير الحوكمة لعام 2021.

أحمد شريف محمد حلمى
محمد ابراهيم مصطفى
حازم حسن KPMG
قانونيون ومستشارون

الإدارة
حسابات النقل البحرى
بالإسكندرية

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
6. مخالفة الشركة لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 84 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 2016/7/26 بشأن إصدار الدليل المصرى لحوكمة الشركات وكذا قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (11) لسنة 2014 وتعديلاتها حيث تبين ما يلى: • تم تشكيل لجنة المراجعة والحوكمة بموجب قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (4) فى 2021/4/27 بالمخالفة للبند رقم 1/3/2 (لجنة المراجعة) من الدليل المشار إليه والذى نص على ان اللجنة تختار رئيسها. • تضمنت محاضر إجتماع لجنة المراجعة والحوكمة رقمى (2) لسنة 2021 بتاريخ 2021/2/18، (1) لسنة 2022 بتاريخ 2022/2/17 ضمن توصياتها اعتماد اللجنة للقوائم المستقلة والمجمعة غير المدققة عن عامى 2020، 2021 على الترتيب وإحالتها لمراقب الحسابات لتدقيقها بالرغم من ان ذلك ليس من ضمن مهام اللجنة على نحو ما ورد بالدليل فضلا عن مخالفة ذلك للمادة 64 من القانون 159 لسنة 1981. يتعين إتخاذ اللازم نحو أعمال نصوص القوانين والقرارات ذات الصلة إعمالا لقاعدة الإلتزام أو التفسير الواردة بالبند 6/1 . • حتى تاريخه لم توفق الشركة أوضاعها وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 47 لسنة 2020 المؤرخ 2020/3/22 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (9) لسنة 2014 والخاص بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وكذا الكتاب الدورى رقم (9) لسنة 2020 فى 2020/4/19 الصادر عن الهيئة بشأن حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب او الرئيس التنفيذى للشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة حيث نص القرار فى مادته الثانية على العمل به فى اليوم التالى لنشره بالوقائع المصرية وتم النشر بالعدد (92 تابع) فى 2020/4/19 ولم يتم الإلتزام بمهلة توفيق الأوضاع خلال سنة من تاريخ العمل بالقرار أو أول إنتخابات لمجلس إدارة الشركة . يتعين اتخاذ اللازم لتصويب الوضع ومراعاة ما ورد بالقرار المشار إليه.	سوف يتم اتخاذ ذلك في عين الاعتبار مستقبلا. نص المادة 64 من القانون المشار اليه يوضح مسئولية مجلس الإدارة عن إعداد القوائم المالية للشركة وتقرير عن نشاطها عن السنة المالية و ليس ضرورة اعتماد المجلس لتلك القوائم كما ان لجنة المراجعة و الحوكمة بالشركة اعتمدت القوائم المالية الغير مدققة و التى أعدتها الشركة طبقا لنص المادة المشار اليها تلى ذلك اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية المدققة و من ثم فان الشركة ممثلة فى مجلس إدارتها ولجنة المراجعة تلتزم بأحكام القوانين و القرارات ذات الصلة بهذا الشأن بالإضافة لما تقدم فقد قام المجلس في جلسته رقم (4) لسنة 2018 المنعقد بتاريخ 2018/3/7 بند (ما يستجد من أعمال) بتفويض لجنة المراجعة والحوكمة بإحالة القوائم المالية المستقلة والمجمعة غير المدققة للشركة لمراقب الحسابات اعتبارا من تاريخه. وقد تم موافاة السادة الجهاز المركزي للمحاسبات بصورة من المحضر المذكور لإثبات ذلك وتم الاطلاع عليها من قبل سيادتهم. وفقا لقرار هيئة الرقابة المالية رقم (47) لسنة 2020 بحظر الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والذي قامت الهيئة بمنح الشركات المقيدة في البورصة مهلة لمدة عام لتوفيق أوضاعها اعتبارا من تاريخ نشر القرار أو أول انتخابات لمجلس إدارة الشركة، فسوف تقوم الشركة بالالتزام بتطبيق القرار المذكور في أول انتخابات لمجلس إدارة الشركة وقد ذكرت الشركة ذلك في التقرير الخاص بتطبيقات الحوكمة لعام 2021 وتم موافاة السادة الجهاز المركزي بصورة منه.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
7. وجود مظاهر وقصور عملية الرقابة والضبط الداخلى بالشركة على سبيل المثال ضعف الرقابة على عمليات البيع لبعض أصول الشركة نتيجة القصور الشديد فى البيانات المرفقة بمستندات البيع فضلا عن ان نظام التكاليف لا يفى بالغرض.	الملاحظة لم توضح تفصيلا ما هى اوجه القصور فى إجراءات الرقابة والضبط الداخلى حيث أشارت فقط الى مثال يخص مستندات بيع الاصول دون ان توضح اوجه القصور فى البيانات الخاصة بمستندات البيع وعن الغرض الذى لم يقم نظام التكاليف بالوفاء به خاصة ان الشركة لديها نظام اوراكل يشتمل على مراكز تكاليف على مستوى الفروع و الانشطة والخدمات
8. تأخر الشركة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة نحو الالتزام بما ورد بقرارات مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أرقام 3-2020/1 ، 8-2020/1 بشأن قرب إنتهاء مدة الترخيص الممنوحة للنشاط بالمناطق الحرة ومنح المشروعات العاملة بنشاط تخزين السيارات التى ترغب فى الاستمرار فى مزاولة النشاط مهلة لمدة عامين إعتبارا من 2021/1/1 لتوفيق أوضاعها للإنتقال للعمل بالمنطقة الإقتصادية بقناة السويس وفقا للخطة الزمنية المعدة وقد تبين قيام الشركة بحجز قطعة أرض رقم (18) من شركة البحر الأحمر للنحاس مساحتها نحو 10447 متر مربع وقيمتها نحو 17,655 مليون جنيه فى 2021/8/17 (بعد نحو 8 شهور) الأمر الذى يستلزم نهو الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص وفقا لما تضمنته الخطة الزمنية.	ورد بالملاحظة ما يشير إلى ما اتخذته الشركة من إجراءات لتوفيق أوضاعها وذلك من خلال قيام الشركة بشراء قطعة الأرض المشار اليها فى 2021/8/17 والشركة تعمل حاليا على الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة حيث ان المدة الممنوحة للشركة تمتد حتى نهاية عام 2022
ثانيا :-القوائم المالية المجمعة لم نواف حتى تاريخه بالقوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة و تقرير مراقب الحسابات عنها المعد عنها القوائم المالية المجمعة المدققة	الشركة اعتمدت فى إعداد القوائم المالية المجمعة على القوائم المالية غير المدققة للشركات التابعة والشقيقة و هى لم يحدث بها اى تغير عن القوائم المالية المدققة و التى وردت للشركة بعد انتهاء أعمال إعداد القوائم المالية

وقد عقب الأستاذ المحاسب/ عصام الدين إبراهيم وكيل الوزارة – القائم بأعمال مدير الإدارة بالجهاز المركزي للمحاسبات بالتالي:

ورد برد الشركة طبقا لما تم تلاوته من السيدة/ رئيس مجلس إدارة الشركة تكرار لفظ الأهمية النسبية في ردها وهذا أمر مردود عليه بأن مبدأ الأهمية النسبية ورد في إطار معايير المحاسبة المصرية فإنه لا يحدد كيفية الاعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح عن أي أمر وليس في هذا الإطار ما يجعله يرجح على أي معيار محاسبي مصري محدد حيث أن الإطار لا يمثل معيار محاسبي.
هذا فضلا على أن مبدأ الاهمية النسبية يخضع للحكم الشخصي لمراقب الحسابات في إصدار رأيه على القوائم المالية.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
إدارة حسابات النقل البحري
الإسكندرية

EGYtrans

2- طلبت السيدة / رئيسة الجمعية من السيد الأستاذ /حازم محمد الرجال - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن – مراقب حسابات الشركة – تلاوة التقرير الخاص بهم على القوائم المالية للشركة في 31 ديسمبر 2021 ، وقد قام سيادته بتلاوة التقرير.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة
للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس) في 2021/12/31

إلى السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس):

تقرير عن القوائم المالية المستقلة:

راجعنا القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالى المستقلة في 31 ديسمبر 2021 وكذا القوائم المستقلة للأرباح والخسائر والدخل الشامل و التغيرات في حقوق الملكية و التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة:

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني و تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهنى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة و تعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي غير المجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) " شركة مساهمة مصرية" في 31 ديسمبر 2021، وعن أدائها المالي غير المجمع وتدفقاتها النقدية غير المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

EGYtrans
حازم حسن KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة
للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس) في 2021/12/31

إلى السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس) – شركة مساهمة مصرية:

تقرير عن القوائم المالية المجمعة:

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالى المجمعة في 31ديسمبر 2021 وكذا القوائم المجمعة للأرباح والخسائر و الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية و التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة:

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضا عادلا وواضحا خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الإفصاحات في القوائم المالية المجمعة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب و يشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام و المؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ،ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، و تشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة و تعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) " شركة مساهمة مصرية" في 31 ديسمبر 2021، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
حسابات النقل البحري
الإسكندرية
EGYtrans

تقرير مراقب الحسابات مكتب حازم حسن KPMG على تقرير تطبيقات الحوكمة في الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس) عن عام 2021

تقرير تأكد مناسب
على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) – شركة مساهمة مصرية عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) – شركة مساهمة مصرية

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس إدارة الشركة عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وذلك وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مساهمي الشركة.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية لمجلس إدارة الشركة. كما ان مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقا للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 84 بتاريخ 26 يوليو 2016، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام و ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكيد مناسب بشأن مدى التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية لمجلس إدارة الشركة، في ضوء الإجراءات التي تم أداؤها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقا للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (3000) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت إجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسبا. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا. وفقا لمتطلبات الفقرة 49 (د) من معيار 3000 فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها اجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام المراقبة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة 40 من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع المصادقة على تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى 2021/12/31 ورد الشركة على ما ورد بهما

من ملاحظات كما قررت الجمعية بالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021 وتقرير مراقب حسابات الشركة على ما ورد فيه.

البند الثالث : <u>إعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة فى قائمة المركز المالى فى 2021/12/31 وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى 2021/12/31</u>

عرضت السيدة / رئيسة الجمعية على السادة مساهمي الشركة القوائم المالية للشركة المتمثلة فى قائمة المركز المالى فى 2021/12/31 وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى 2021/12/31.

<u>القـرار</u>

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة فى قائمة المركز المالى فى 2021/12/31 وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى 2021/12/31.

البند الرابع: <u>اعتماد إرجاء النظر فى توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية فى 2021/12/31 إلى النصف الثاني من العام وذلك نظراً لدخول الشركة فى عدد من المشروعات والاستثمارات.</u>

عرضت السيدة/ رئيسة الجمعية على السادة مساهمى الشركة إرجاء النظر في توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 إلى النصف الثاني من العام وذلك نظراً لدخول الشركة فى عدد من المشروعات والاستثمارات.

<u>القـــرار</u>

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد عدم توزيع أرباح مع إمكانية النظر مرة أخرى في توزيع أرباح خلال النصف الثاني من العام.

البند الخامس: <u>إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية 2021/12/31.</u>

عرضت السيدة / رئيسة الجمعية على السادة المساهمين إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

<u>القـرار</u>

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

البند السادس : <u>إعتماد عقود المعاوضة التى تم إبرامها خلال العام المنتهى فى 2021/12/31 والموافقة على الترخيص مقدما لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال السنة المالية المنتهية فى 2022/12/31.</u>

عرضت السيدة/ رئيسة الاجتماع عقود المعاوضة التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام 2021 وبعد المناقشة:

<u>القـــرار</u>

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الآتى :

1. إعتماد كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التى تمت خلال عام 2021 على النحو التالى :

(1) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة	
اسم الشركة	**قيمة العقد بدون ضرائب**
شركة بارويل ايجيترانس للتوكيلات الملاحية- دعم فني	30000 دولار
(2) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة	
اسم الشركة	**قيمة العقد**
الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (ايتال)- دعم فني	1,865,347 جم
الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (ايتال)- مصروفات مباشرة	2,029,482 جم
شركة ايجيترانس لحلول المستودعات – دعم فنى	120,681 دولار

2. إعتماد الترخيص لمجلس إدارة الشركة لإبرام عقود المعاوضة والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام 2022 على النحو التالي:

(1) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة	
اسم الشركة	**قيمة العقد بدون ضرائب**
شركة بارويل ايجيترانس للتوكيلات الملاحية- دعم فني	30000 دولار
(2) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة	
اسم الشركة	**قيمة العقد**
الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (ايتال) -دعم فني	1,865,347 جم
الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (ايتال) - مصاريف مباشرة مقدرة	1,466,920 جم
شركة ايجيترانس لحلول المستودعات – دعم فني	138,783 دولار

البند السابع : <u>تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام 2022</u>

عرضت السيدة/ رئيسة الجمعية على السادة المساهمين تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن عام 2022، وبعد المناقشة:

<u>القـــرار</u>

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على تحديد بدلات حضور الجلسات و مصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن عام 2022 كما يلي:

أولاً : <u>بدلات حضور ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة</u>
- بدلات حضور الجلسة الواحدة مبلغ 500 جنيه
- مصاريف الانتقال للجلسة الواحدة مبلغ 9500 جنيه

ثانياً : <u>بدلات حضور ومصاريف الإنتقال لرئيس وأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين ومن ذوى الخبرة</u>
- مصاريف الانتقال للجلسة الواحدة مبلغ 7000 جنيه

ثالثاً : <u>الموافقة على تحديد المكافأة الشهرية لرئيس مجلس الإدارة خلال عام 2022</u>

- مكافأة رئيس مجلس الإدارة مبلغ 75 ألف جنيه شهريا.

رابعا : <u>الموافقة على تحديد مقابل حضور مجلس الإدارة لعضو مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة لمن ليس عضواً بأي من لجان مجلس الإدارة خلال عام 2022</u>

- مقابل أعمال مجلس الإدارة لأعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة(فيما عدا رئيس مجلس الإدارة) لمن ليس عضواً بأي من لجان مجلس الإدارة خلال عام 2022 بمبلغ 150 ألف جنيه سنوياً.

خامسا : <u>الموافقة على تحديد مقابل حضور لجان مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة خلال عام 2022</u>

- مقابل حضور لجان مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة خلال عام 2022 مبلغ 150 ألف جنيه سنوياً.
- مقابل حضور لجان مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة لمن ليس عضواً بمجلس الإدارة مبلغ 75 ألف جنيه سنوياً.

و يعتبر حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه واجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية أو صوتية حضورا فعليا ويسري عليه أحكامه تماشيا مع قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم 160 الصادر بتاريخ 2020/3/18.

وتحفظ السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على بند رقم (7) تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة واعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن العام 2022.
نشير في هذا الصدد إلى أن مجلس الإدارة تم تعيينه لمدة ثلاث سنوات وفقا للبند السابع بمحضر الجمعية العامة العادية بتاريخ 2020/3/30 وتم تحديد البدلات ومصاريف الانتقال المشار إليها بالبند التاسع اتفاقا مع المادتين 77،88 من القانون 159 بشأن الشركات المساهمة.
وحيث لم يعط القانون الجمعية الحق في إعادة النظر في تحديد مكافآت وبدلات مجلس الإدارة خلال مدة المجلس المنصوص عليها في المادة (77 فإن ذلك يعد مخالفا لأحكام القانون التزاما بالأصل الحاكم لتصرفات الجمعيات العامة لهذه الشركات وهو المنع عند عدم وجود النص" فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع رقم 469 بتاريخ 2021/4/1 ملف رقم 366/1/47" المشار إليه بعاليه.

البند الثامن : <u>تعيين السيد مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية فى 2022/12/31 بالإضافة الى السادة الجهاز المركزى للمحاسبات</u>

عرضت السيدة / رئيسة الجمعية على السادة المساهمين الموافقة على إعادة تعيين ا./ حسام الدين عبد الوهاب – الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2022 وتحديد أتعابه بمبلغ 100000 جنيه (فقط مائة ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية بالإضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات و تحديد أتعابه بمبلغ 100000 جنيه (فقط مائة ألف جنيه) بدون زيادة عن العام السابق.

<u>القرار</u>

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع إعادة تعيين ا./ حسام الدين عبد الوهاب – الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2022 وتحديد أتعابه بمبلغ 100000 جنيه (فقط مائة ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية بالإضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات وتحديد أتعابه بمبلغ 100000 جنيه (فقط مائة ألف جنيه) بدون زيادة عن العام السابق.

البند التاسع : <u>اعتماد التبرعات التى تمت خلال العام المنتهى 2021/12/31 والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالى 2022 فيما يزيد عن ألف جنيه</u>

عرضت السيدة / رئيسة الاجتماع حدود التبرع المخولة لمجلس الإدارة في ضوء موافقة الجمعية العامة العادية السابقة كما افادت بأنه معروض على الجمعية الموافقة على التبرع خلال عام 2022 فى حدود 30 ألف جنيه ومبلغ 150 ألف جنيه للمسئولية الاجتماعية للشركات.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع إعتماد ما تم صرفه خلال عام 2021 والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام 2022 كما يلي:

- بند التبرعات 30000 جنيها (ثلاثون ألف جنيه فقط لا غير).
- بند المسئولية الاجتماعية للشركات 150000 جنيها (مائة وخمسون ألف جنيه فقط لا غير).

وفى تمام الساعة 4:30 عصر نفس اليوم، وبانتهاء جدول الأعمال انتهى الاجتماع.

هذا وقد قررت الجمعية العامة بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على تفويض السيد الاستاذ / هشام حامد هاشم – المحامى بطاقه رقم 26810080104359 والسيد/ محمد ابراهيم مصطفى المحامى بطاقة رقم 28810020300156 مجتمعين او منفردين فى اتخاذ اجراءات اعتماد وتوثيق محضر الجمعية العامة العادية عاليه بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية و مكاتب الشهر العقاري والتوثيق والغرف التجارية والسجل التجاري وأي جهة حكومية يستلزم التوقيع أمامها لتنفيذ ما جاء بمحضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة من قرارات تسليم وتسلم واستيفاء كافة المستندات اللازمة في هذا الشأن وكذلك التأشير بذلك بالسجل التجارى.

جامعى الأصوات

السيد / أحمد شريف محمد حلمي
السيد / محمد إبراهيم مصطفى أحمد

أمين السر

رانيا فاروق بسطويسي

مراقب الحسابات
ا./ حازم الرحال
مكتب حازم حسن KPMG
الجهاز المركزى للمحاسبات
(مراقب الحسابات)

مدير عام
نائب مدير الإدارة
(محاسب/ عادل محمد عبد السلام)

مدير عام
نائب مدير الإدارة
(محاسب/ أحمد فاروق بدوي)

وكيل الوزارة ونائب أول مديـــــر الإدارة
(محاسب/ جورج نبيل عزيز)

وكيل الوزارة
قائم بأعمال مدير الادارة
(محاسب / عصام الدين إبراهيم)

رئيسة الجمعية
(عبير وائل لهيطه)

إقرار

أقر أنا عبير وائل صديق لهيطه بصفتى رئيس الاجتماع بأننى مسئولا مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد فى هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات إنعقاد وذلك فى مواجهة الغير والمساهمين أو الشركة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

المقر بما فيه
رئيس الاجتماع

الجهاز المركزى للمحاسبات
28
ادارة حسابات النقل البحرى
الاسكندرية

EGYtrans